

# المحاضرة الثالثة : الفساد الإداري وأثره على حقوق الإنسان

م.م. أحمد صادق جعفر المندلاوي

الفساد مفردة سلبية معناها شمولي، وردت الإشارة إليها في القرآن الكريم أكثر من عشرين مرة في عدة سور وبأشكال لغوية متعددة. ظهر الفساد وبشكل عام مع وجود الإنسان، وأول ما تمثل على الأرض تمثل بجريمة القتل حين قتل قابيل أخاه هابيل في قصة مثلت الفساد على الأرض بأبشع صورة، وهكذا فتح قابيل أبواب الفساد على مصراعيه بعد أن مثل جانب الشر وفجور النفس الأمانة بالسوء أفضل تمثيل في حين مثل هابيل جانب الخير حين قرر الامتناع عن الشرع بالفساد حتى وان كلفه ذلك الامتناع حياته كلها.

ومن هنا فان القتل فساد مثل ما هو مصادرة حقوق الناس فساد وكذلك السرقة وكل أنواع السلوك الشائن الذي يمثل انحرافا عن الطريق السوي...الخ، وبذلك يمثل الفساد العام انحرافا عاما عن مبادئ الحياة الحرة الكريمة التي أرادها الله لأبناء آدم ، والفساد الإداري هو نوع من أنواع الفساد العام يتمثل بانحراف مسار العلاقة بين المؤسسات الحكومية كجهة عليا والمواطن البسيط العادي باعتباره يمثل الجانب الآخر بتلك العلاقة التي تستهدفه هو بالذات، لذا فان النتائج المتحققة من تلك العلاقة تمثل المخارج المتوخاة من العملية الإدارية فإذا كانت النتائج إيجابية فان فسادا إداريا لم

XX

يكن قد خيم على تلك العلاقة واثر على مسارها، وإذا كانت الحالة عكسية والنتائج غير مرضية فان الفساد الإداري هنا يكون قد عشعش على مراكز القوى المحركة للعملية الإدارية مما اثر ويؤثر سلبا على النتائج النهائية والتي جاءت هنا مخيبة لآمال المواطن الذي تستهدفه العملية الإدارية كما أشرنا.

## 2- الحق في سلامة الجسد

أيضاً من الحقوق المهمة للإنسان هو حقه في سلامة جسده وعدم تعريضه إلى التعذيب أو العقوبات التي تتصف بالقسوة والوحشية الماسة لكرامته الإنسانية، وهو من الحقوق التي تتكفل بحمايتها الدساتير والقوانين، ومن صور حماية حق الإنسان في الحياة وفي جسده أنه لا يُمكن للطبيب أن يتصرف بحرية في جسد المريض إلا بإذنه أو بإذن ذويه في بعض الحالات الطارئة، كذلك حق الشخص المتوفي في حرمة جسده إلا إذا أوصى بعكس ذلك. الحق في

X

الحرية إن حرية الإنسان هي الأخرى مقدسة كالحق في الحياة و الكرامة الإنسانية، ولعل الحرية المقصودة هنا هي تلك التي كفلتها لإعلانات والمواثيق والأعراف الدولية، كذلك القوانين الوطنية التي تقضي بضمان احتفاظ الفرد بممارسة حياته في مجتمع متحضر يقوم على أساس مهم مفاده ضرورة الحفاظ على كرامة وحياة الإنسان. الحرية هي أصل عام وشامل ككل الحقوق، والنص على هذا الحق يرمي أيضاً الإشارة إلى طائفة معينة من الأوضاع والتطبيقات، ولا شك أن أهم الأوضاع التي تتناقض وبصورة مباشرة مع حق الإنسان في الحرية هي كل الممارسات المتصلة بالعبودية والرق والاتجار بالبشر وغيرها من الممارسات التي تتنافى وحق الإنسان في حياة حرة وكريمة، ويدخل ضمن حق الإنسان في الحرية الكثير من الحقوق أهمها: الحرية في التملك، والحرية في المسكن، والحرية في التنقل، والحرية في العمل، والحرية في العقيدة والديانة.. إلخ.

## ثانياً: الحقوق المادية

يطلق عليها البعض الحقوق المدنية، وهي عبارة عن مجموعة من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع، إذ لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، فهي حقوق ضرورية لكي يتمكن الإنسان من ممارسة حياته على نحو صحيح، ولعل من بين أهم الحقوق المادي ما يأتي: الحق في العدالة والمساواة وعدم التمييز نصّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة على أن الناس جميعاً سواسية أمام القانون، معنى ذلك أنه يجب إتاحة الفرصة لكل شخص بعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز، وعلى قدم المساواة مع غيره حتى يستطيع اللجوء إلى القضاء في حال ما لا ي عمل من شأنه أن يمس أي حق من حقوقه الشخصية أو المالية، فالحق في المساواة يعني هنا التكافؤ في المراكز القانونية بين جميع الناس والقدرة على اللجوء إلى المحاكم للمطالبة بالحقوق، ولعل مجالات تطبيق هذا الحق كثيرة لا يمكن حصرها، فهي تشمل

يكن قد خيم على تلك العلاقة واثر على مسارها، وإذا كانت الحالة عكسية والنتائج غير مرضية فان الفساد الإداري هنا يكون قد عشعش على مراكز القوى المحركة للعملية الإدارية مما اثر ويؤثر سلبا على النتائج النهائية والتي جاءت هنا مخيبة لآمال المواطن الذي تستهدفه العملية الإدارية كما أشرنا.

## ما هو الفساد الإداري

كما أشرنا هو انحراف بمسار العلاقة الطبيعية المثمرة بين الحكومة أو ما يعرف بالسلطة التنفيذية من جهة والمواطن كفرد في المجتمع من جهة أخرى مما يؤثر سلبا على الواقع الحياتي للناس بتفاصيله المتنوعة، وكلما كان الانحراف واضحا وجليا في مسار ما كانت النتائج والمخرجات اكثر ضررا على الناس، مما يستدعي تدخلا مباشرا وقويا، والفساد الإداري اشد أنواع الفساد ضررا بالأفراد لأنه يدخل في تفاصيل حياتهم اليومية، فالفرد في المجتمع له وفي كل تفاصيل حياته تقريبا علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأجهزة الدولة (الحكومة) لذلك فان تلك العلاقة كما هو معلوم تتأثر سلبا بظاهرة الفساد الإداري من خلال صور سلبية عديدة كالرشوة والمحسوبية والوساطة المخالفة للقوانين، والتقصير في أداء الواجب، وعدم الإخلاق في العمل وعدم التعامل مع الأفراد بحيادية وعدم الوقوف بمسافة واحدة من الجميع.

## المطلب الأول : أنواع الفساد الإداري

### والفساد الإداري أنواع أهمها:

أ-الفساد المنظم :- وهو الذي يأخذ صفة الديمومة على الأقل من وجهة نظر القائمين عليه فنراهم يجتهدون كثيرا من اجل وضع

بدأ الفساد بالظهور مع ظهور التجمعات البشرية المنظمة وبزوغ فجر السلالات حيث اخذ الإنسان ينظم الحياة ويديرها من خلال القوانين والتشريعات التي بدأ بسنها كي يتجاوز حالة الفوضى التي كانت ولا زالت في بعض التجمعات تسبب إرباكا للناس الذين يفتقدون بسببها ربما حياتهم ووجودهم . ومع ظهور المؤسسات الجمعية وتنوع خدماتها المقدمة للناس، ونظرا لكون النفس أمارة بالسوء لذلك تصور البعض بان تلك المؤسسات من الممكن أن يوظفها لصالحه الخاص بعد تمكنه من إدارة مرافقها المهمة وعليه فان أسباب الفساد موجودة طالما هناك تفاوت واضح في سبل عيش الناس ومقدار حصولهم على حقوقهم بسبب الغياب الواضح

XX

لمبدأ العدل بتوزيع الثروة القومية للبلد بين أبناءه.

### أما عوامل الفساد فهي:

**أ-العوامل الاقتصادية :** الاقتصاد عامل مهم جدا ومؤثر في مجرى الحياة البشرية لذا فان سوء استخدامه يؤثر سلبا على واقع المجتمع من خلال إفرازه لحالة من عدم الاستقرار تصل بالإنسان أحيانا إلى أن يسلك سلوكا منحرفا بغية تحقيق مأربه وإشباع حاجاته التي يكون للعامل الاقتصادي أثرا فيها، وسوء استخدام العامل الاقتصادي يتمثل كما تقدم معنا في سوء توزيع الثروة، فضلا عن سوء التخطيط الذي هو نتيجة حتمية لغياب الدراسات الميدانية التي تعالج إرهاصات المجتمع وإشكالياته.

### ب-العوامل الاجتماعية والثقافية

و أما أن تكون عوامل الفساد اجتماعية وثقافية بسبب التنشئة الاجتماعية الخاطئة وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة للبلد وتفشي ثقافة الاستحواذ وتهميش الآخرين والاهتمام بالولاءات العشائرية والعرقية والمذهبية مع غياب واضح للهوية الوطنية ودورها بلم شمل الناس تحت لواء الوطن وضرورة العمل من اجل تطوره وتقديمه.

### ج- العوامل الإدارية

أما العوامل الإدارية فلا يمكن أبدا نسيانها فهي مهمة وأساسية كونها هي التي تشكل الوعاء الذي يحتوي على الأجهزة التنفيذية التي تمارس عملها بالاحتكاك مع الناس فالبيروقراطية بالتعامل مع الأفراد مع ضعف الأجهزة الرقابية وعدم نزاهتها فضلا عن ضعف الإجراءات القانونية الرادعة وقصورها الواضح بمعالجة الأخطاء كل ذلك يعد بيئة ملائمة لنمو ونضوج ظاهرة الفساد الإداري.

## المطلب الثاني : انعكاس ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان

لقد اتفقت آراء الفلاسفة والمفكرين وأصحاب الشأن ممن لهم باع في مجال حقوق الإنسان، بان هناك فئات ثلاث لحقوق الإنسان أو ما تسمى بالأجيال الثلاث:

أ-الجيل الأول ويشمل الحقوق المدنية والسياسية.

ب-الجيل الثاني ويشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ج-الجيل الثالث ويشمل الحقوق البيئية والثقافية.

ومن هنا فان الفئات أعلاه تتأثر سلبا بظاهرة الفساد الإداري وكلا من موقعه وأهميته فالحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بالحريات العامة وتشمل الحق في الحياة والحرية والأمن وحرية الرأي و التعبير سواء المرتبطة بالإعلام الحر، أو تلك التي يمارسها الإنسان في حياته العامة . كل تلك المجالات فيما إذا داهمتها ظاهرة الفساد الإداري من خلال تواطأ أدواتها وتفضيلهم لمصالحهم الخاصة على حساب المصلحة الوطنية وحقوق الناس فان ذلك سوف يكون فعلا يتناقض وبالمباشر مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م.

أما ما يتعلق بالجيل الثاني فان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تعد واحدة من أهم الحقوق التي أكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبما أن الفساد الإداري يعيق إلى حد بعيد إنجاز المشاريع وا لأعمال الخدمية التي تعد حقوق لابد من توفيرها للناس لذلك فان الفساد سيكون هنا عاملا مخربا ومدمرا لابد من مكافحته لتأثيره السلبي المباشر. أما ما يتعلق بالحقوق البيئية والثقافية والتي تمثل الجيل الثالث فإنها هي الأخرى تتأثر سلبا بظاهرة الفساد الإداري و التي إذا ما استشربت وتفاقت فإنها تعيق إلى حد كبير عملية حصول الفرد وكذلك الجماعات على حقوقها المنصوص عليها في اللوائح والقوانين الوطنية والدولية. المعالجات المنهجية الناجحة لمكافحة الفساد الإداري قبل أن أبدا بالتطرق إلى أهم الإجراءات

العملية للحد من ظاهرة الفساد الإداري لابد من الإشارة إلى أن ظاهرة الفساد الإداري تلحق ظرراً بالمجتمع بشكل عام لذا فإن مكافحته تدخل في صميم واجبات المجتمع بأكمله أيضاً، أما على المستوى العملي فإن تفعيل الدور الرقابي وتنظيم العلاقة الإدارية بما يسد المنافذ المؤدية للفساد سيكون عاملاً مهماً ومؤثراً بالحد من الظاهرة، وعلى المستوى السياسي فإن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية هي من بيدها مفتاح الحل من خلال تفعيل القوانين والأشرف المباشر على حلقات العمل ومتابعة ومحاسبة المقصرين وكشف كل ذلك للشعب وعدم المساومة على مصالح المجتمع وحقوقه، وكل سلطة من خلال دورها وصلاحياتها وفق الدستور، أما الإعلام فإن دوره كبير بتوعية الناس والحكومة في أن واحد من خلال الإشارة وباستمرار للدور السلبي لظاهرة الفساد الإداري، بقي أن نقول أن منظمات المجتمع المدني هي الأخرى لها دور كبير بمعالجة ظاهرة الفساد الإداري.

أن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة قديمة قدم البشرية وامتجدد في الوقت نفسه، ولها جذور عميقة في معظم المجتمعات أن لم تكن جميعها، بيد أنها تتفاوت من مجتمع إلى آخر، فالفساد الإداري بمظاهره المختلفة يمثل نقیضاً لكل فئات حقوق الإنسان الأساسية كالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منطلق انتهاكه لكرامة الإنسان وحقه في الحياة، كما ويحرمه من تحقيق المساواة وأستغلال الفرص وتكافؤها، ويتسبب في تعميق التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد بالنظر للرشوة والاختلاس في مؤسسات الدولة مما يسبب في اضعافها وتدمير قدراتها الاقتصادية والسياسية وتراجع مسيرة التنمية فيها ويحول دون تحقيق النتائج المستهدفة، لاسيما عندما يترافق مع ظهور توجهات العولمة القائمة على إزالة الضوابط وخصخت الأسواق و التوجه نحو إبرام الصفقات الاقتصادية الدولية، وتسارع التطور التكنولوجي وتقنية المعلومات وانتقال الأموال المباشرة وبطريقة سرية وتساعد التدرج الوظيفي بصورة مختلفة وإخضاعه للمعايير المزاجية وتجاهل القدرات الفردية وتقديم العلاقات الخاصة على تلك القدرات الإبداعية في ظل غياب الحريات الأساسية والشفافية والإعلامية ومبادئ المحاسبة والمسائلة، والتي اسهمت معاً في توفير فرصة لازدهار هذه الظاهرة التي خلقت عدة آثار وعلى كافة

## قراءات في كتاب نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان للمرجع الديني السيد الشهيد محمد صادق الصدر ( قدس )

ليس التفكير في حقوق الإنسان، وإدراك أن الظلم والتعسف ناشيء من غمط حقوقه، وإحتقار كرامته، ليس هذا التفكير حديثاً بل النسبة إلى العهود التاريخية المتأخرة. فقد حدثت في مختلف البلدان اضطرابات سياسية وثورات على الأوضاع الفاسدة، تمخضت عن شكل وآخر من لوائح حقوق الإنسان، فم أقدم اللوائح البريطانية ((العهد الأكبر)) The Magna Carta الصادر في سنة 1215 حين إضطر البارونات الثائرون ملكهم جون John على توقيع العهد المذكور الذي يحتوي على وعود كثيرة ، ومنها ((عريضة الحق)) Petition of Right التي أصدرها البرلمان البريطاني سنة 1628 في مقابل منح الملك ((شارلس الأول)) المخصصات المالية التي يطلبها ، ومنها ((لائحة الحقوق)) Bill of Rights التي أصدرها البرلمان البريطاني سنة 1689 على إثر الثورة البضاء التي نشبت هناك والتي تسمى ((بالثورة المجيدة)) Glorious revolutio

ومنها (( عقد التسوية)) ACT of Settlement وهو أيضاً وثيقة صدرت في عهد وليم الثالث سنة 1701 على يد الحكومة الفاشية يومئذ .

ولكن هذه الوثائق الدستورية كلها، وهي وثائق سياسية بحتة، لم تتعرض إلى حقوق الإنسان -بشكل عام - بقليل ولا كثير . ولقد كانت الومضة الأولى في إثبات حقوق الإنسان والتمسك بكرامته وإنسانيته بالنسبة إلى أوربا الغربية هو ((إعلان حقوق الإنسان و

XX

المواطن)) الذي أصدرته الجمعية الوطنية التأسيسية في يوم 26 آب سنة 1789 بعد أن كانت الثورة الفرنسية قد بدأت في 14 تموز من العام نفسه، ومن ثم فقد إحتلت هذه الوثيقة في فرنسا وفي سائر البلاد الاوربية مركزا ساميا، واصبحت في نظر شعوبها نبراساً يقتدى به، وأثرت في الفكر السياسي العالمي خلال القرن التاسع عشر والعشرين، وعلى أصولها تركز اليوم فعلا ً دساتير الأمم الحرة في أوربا وفي سائر انحاء العالم .

ولكن الزمان بعد ان تصرّم قليلا ً قليلا ً بعد صدور هذا الإعلان الذي كان فاتحة خير في إثبات حقوق الإنسان، ونصراً مبيناً للطبقة البرجوازية الفرنسية التي كانت قبل صدوره مظلومة مغموطة الحقوق .

بدأت تظهر للعالم ما يحتويه هذا الاعلان من الأخطاء والنواقص ،

المواطن)) الذي أصدرته الجمعية الوطنية التأسيسية في يوم 26 آب سنة 1789 بعد أن كانت الثورة الفرنسية قد بدأت في 14 تموز من العام نفسه، ومن ثم فقد احتلت هذه الوثيقة في فرنسا وفي سائر البلاد الأوروبية مركزاً سامياً، وأصبحت في نظر شعوبها نبراساً يقتدى به، وأثرت في الفكر السياسي العالمي خلال القرن التاسع عشر والعشرين، وعلى أصولها تركز اليوم فعلاً دساتير الأمم الحرة في أوربا وفي سائر أنحاء العالم .

ولكن الزمان بعد ان تصرّم قليلاً قليلاً بعد صدور هذا الإعلان الذي كان فاتحة خير في إثبات حقوق الإنسان، ونصراً مبيناً للطبقة البرجوازية الفرنسية التي كانت قبل صدوره مظلومة مغموطة الحقوق .

بدأت تظهر للعيان ما يحتويه هذا الإعلان من الأخطاء والنواقص، وبدأ واضحاً ان حقوق الإنسان أعقد وأعمق من أن يحيط بها هذا الإعلان المقتضب المتكون من سبعة عشر مادة. كما أنه بدأ واضحاً ان الجماعة التي وضعتة وإن إدعت أنها قد وضعتة ((ليكون هذا الإعلان راسخاً في أذهان بني الإنسان يذكرهم على الدوام بحقوقهم وواجباتهم))، إلا أنها لم تقصد به إلا مصالح البرجوازية الخاصة، والطرق التي تضمن من خلالها لاجل حصول على أكبر فرصة لتوسيع التجارة والصناعة إلى أعظم حد ممكن، وإكتناز المال جهد الطاقة والمستطاع.

ثم لا يهمها بعد ذلك مصالح الطبقات الدنيا من الشعب التي تمثل اكثريته الساحقة من العمال والفرحين وأصحاب الحرف وغيرهم، بل إنه صار من المعلوم بعد ذلك ان هذه الحرية التي نالوها عن طريق هذا الإعلان كانت سبباً في التحكم في العمال، وإرهاقهم في العمل مدة 14 ساعة في اليوم، ثم إعطائهم أقل كمية ممكنة من الأجر وقد أحس الشعب الفرنسي نفسه بما في هذا الإعلان من الخطأ ولاقصور، ومن ثم نراه قد غير مراراً فلي ظل الملوكية والجمهورية تلافياً لما سببه من كوارث وأضرار ومن هنا فقط يظهر الفرق جلياً واضحاً بين هذا الإعلان لحقوق الإنسان، وبين حقوق الإنسان التي أكد عليها الإسلام ضمن ما أكد عليه في قانونه الخالد العظيم . وما في الإعلان الفرنسي من ضيق بالأفق وقصر في النظر، وما في القانون الإسلامي من عدالة وشمول يضمن بها سعادة البشرية

## ورقي الإنسان في مدارج الكمال .

فالإعلان الفرنسي متناول لبعض حقوق الإنسان التي دعت إلى التأكيد عليها الحاجة الملحة القائمة حين صدوره، وأما الإسلام فهو الدين الشامل لكي جزئيات الحياة، يتابع الإنسان في جميع أقواله وأفعاله، وفي جميع علاقاته وتصرفاته، ويملي عليه التوجيه والإرشاد ما دام موجوداً على سطح الأرض. وإعلان حقوق الإنسان قد وضعته أذهان بشرية قاصرة عن إدراك مصالحة الروحانية وكمالها الحقيقي، وأما الإسلام فهو الدين الإلهي الذي أرسله خالق البشر والمنعم عليهم إلى الناس أجمعين، وهو العالم بحقيقتهم والمطلع على حوائجهم ومشاكلهم، وبالطريق الصالح الذي يتم فيه حل هذه المشاكل والتوافق التام بين البيأة والغريزة، أرسله إليهم ليخرجهم من الظلمات إلى النور ويهديهم إلى الصراط المستقيم.

كما أن إعلان حقوق الإنسان الفرنسي أيضاً، قد وضع لصالح طبقة معينة من البرجوازيين ليضمن حريتهم ورفاههم، ولم يكن يضمن في حساب واضعيه من مصالح سواهم القليل ولا الكثير.

في حين ان الإسلام قد جاء ليخدم البشرية جميعاً بدون تمييز ولا تفریق، لا فرق لديه بين غني وفقير، ولا بين ذليل ووضيع، كلهم ينعمون تحت لواءه بالسعادة والرفاه ضمن مجتمعهم الإسلامي السعيد وإعلان حقوق الإنسان الفرنسي قد تكشف فيه كثير من جهات القصور والنقص، وأما الإسلام فهو الدين الإلهي العادل الشامل الخالد الذي لن تبلي حدته الأيام ولن يذهب برونقه الزمان، وسوف يبقى مع البشرية ما بقيت ولو كره المشركون ولأجل أن بوضوح تام كيف أن إعلان حقوق الإنسان إنما صدر لمصلحة  
معينة من البرجوازيين ، لا بد من التعرض باختصار إلى الظروف العامة والخاصة التي أحاطت بصدوره، والملابسات التي اضطرت الجمعية الوطنية الفرنسية إلى وضع مثل هذا الإعلان كان الإقطاع مكلكلاً على القارة الأوروبية، مسيطراً على جميع شؤونها سيطرة تامة، متنفذاً فيها كما يشاء وكما يحلو له.

بحيث ان المناطق الإقطاعية كانت تعتبر دولة داخل دولة ، فلكل منطقة إقطاعية حاكم مستقل، وأنظمة مستقلة، وجيش مستقل، وبين هذه المناطق الإقطاعية من الحروب والدمار الشيء الكثير، لأ

أن حياتهم كانت قائمة على الطمع بما في أيدي الآخرين والسيطرة عليهم بالقوة المسلحة والمجتمع الإقطاعي زراعي بالدرجة الأولى ، والطبقة الأكثرية فيه هم الفلاحون الزراعيون الإقطاعيون Serps ، وهؤلاء ليسوا إلا أقناناً ترتبط حياتهم بالسيد الإقطاعي من جهة، وبالأرض الزراعية من جهة ثانية، ومن ثم فهو يباع مع الأرض ويشترى معها، إذا صادف أن اشترى احد الإقطاعيين أرضاً من إقطاعي آخر .

تكون العلاقات بين الفرحين الأقدان وبين أسيادهم علاقات تعاقدية يستأجر الفلاح الأرض من مالكة لقاء محصولات عينية، ويقدم الهدايا لسيدة في المناسبات المختلفة من حبوب ومخضرات ودواجن وخمور، كأن يتزوج ابنه أو يبلغ سن الرشد، وعلى الفلاح أن يقوم مع زملائه الفرحين بتأمين مواد اللائم التي يقيمها السيد الإقطاعي إذا قدم على المقاطعة ضيف كبير، وعلى الفلاح أن يقوم بتعبيد الطرق في وقت معين من السنة حين لا يكون هناك عمل زراعي، وان يخدم في جيشه لرد الغزوات الإقطاعية، وأن يدفع أجور عبور الجسر، وأن يمثل أمام محمة الإقطاعي، وأن يعصر خمرة في معصرته، ويحطن حوبه في مطحنه.

وللفلاح حق على السيد الإقطاعي ان يحميه، وانما يحميه بتكوين جيش منه ومن غيره، يكون السيد قائدهم ومنظمهم.

ولا يمكن ان يتحرر الفلاح من سيطرة سيده إلا باحد طرق ثلاث، إذا هرب من سيده مدة تزيد على سنة، او إذا انخرط في سلك رجال الدين، او إذا دفع ما عليه منديون وواجبات

كأن السبيل الثالث للتحرر هو الذي كان مطمح أنظار الفلاحين، لا بس من السهل الهرب من دكتاتورية الإقطاعي مدة تزيد على سنة، ولا الإنخراط في سلك رجال الكنيسة الا تحت شروط معينة، فلم يبق إذن امام الفلاح القن إلا الشرط الثالث ليرى من طريقة نور الحرية، ويشم فيه نسيم الإستقلال العليل. ولم يكن من السهل على الفلاح القن المرتبط بأرضه، الذي يباع معها ويشترى، والمرتبط مع سيده بديون وواجبات أن يدفع هذه الديون ليتحرر من حكمه. ولكن قد تقع قريتهم على طريق تجاري صحراوي أو نهري أو بحري، فتأخذ مدينتهم بالإتساع، ويأخذ المال طريقه إلى جيوبهم،

واديون مستغنيين عن هذا الارتباط الوثيق الذي كان يربطهم بالارض أو بالسيد الإقطاعي، وحينئذ يبادر الفلاحون بتسليم ما عليهم من ديون للإقطاعي ويصبحون ولا علاقة لهم به، ويأخذون منه ((وثيقة حرية المدينة)) Charter يعترف الإقطاعي فيها أن هذه المدينة قد أصبحت حرة وليست لها علاقات إقطاعية وحيث ان الملك كان يخاف من سطوة الإقطاعيين عليه، فقد إعتد على هذه الطبقة المتحررة من الإقطاع، والتي تسمى باللغة الإفرنجية Bourgeoisie أي طبقة البرجوازيين وصار حليفاً لهم وأصبح البرجوازيون يكونون جبهة قوية ضد الإقطاع. ولكن حدث - بعد مرور قرنيين - أن اصبحت البرجوازية قوية بحيث تهدد الملك نفسه، وذلك لأن الجيش الذي كان يمكن تكوينه من سكان المدينة هو جيش أكثر أموالاً وسلاحاً وعدداً من أي جيش إقطاعي، ومثل هذا الجيش يكون خطراً حتى بالنسبة إلى الملك نفسه، وحينئذ إستند الملك على القوى الإقطاعية وحالفها = كما حدث بالفعل في فرنسا - ضد القوى البرجوازية ولاثورة الفرنسية إنما نجحت لأن البرجوازية في فرنسا كانت أقوى من الملك ومن رجال الإقطاع ، فكانت خطوة في إنتقال الحكم من الإقطاع إلى سكان المدينة (البرجوازيين)).

كان هذا وضعاً مختصراً للأوضاع السائدة في القارة الاوربية بصورة عامة عدة قرون متطاولة من الزمن

اما الأوضاع في فرنسا نفسها، تلك الأوضاع التي أدت بصورة مباشرة إلى قيام الثورة الفرنسية ومن ثم إلى إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن، والتي كانت ماثلة أمام واضعي هذه القانون يعيشون تفاصيلها ويعلمون بمشاكلها ويدبرون في اذهانهم حلولها.

فكانت تتلخص كالآتي: كان الشعب الفرنسي - ككل مجتمع إقطاعي - مقسماً إلى ثلاث طبقات :

≡ قة الأولى : طبقة الأسياد الإقطاعيين.

الطبقة الثانية : طبقة رجال الدين، أتباع الكنيسة المسيحية.

الطبقة الثالثة : وتسمى الطبقة الثالثة أو العوام.

XX

وتتكون الطبقة الثالثة من

أ- البرجوازية

ب- الفلاحين

ج- العمال

د- أصحاب الحرف

## المطلب الأول : أنواع الفساد الإداري

### والفساد الإداري أنواع أهمها:

أ-الفساد المنظم :- وهو الذي يأخذ صفة الديمومة على الأقل من وجهة نظر القائمين عليه فنراهم يجتهدون كثيرا من اجل وضع

XX

خطط منظمة ومربية كي يسدوا المنافذ التي تشكل خطرا عليهم لذلك يلجئون إلى استخدام أبشع الوسائل من اجل الحفاظ على مكاسبهم ومنها القتل وتصفية الخصوم، وفي الفساد المنظم يكون عدد الفاسدين كثير ويمكن وصف الإدارة التي تقودها عصابة منظمة، بالإدارة الفاسدة التي تستهدف المال العام المخصص للمصلحة العليا للبلد.

ب-الفساد المؤقت (العرضي):- وهو الذي يأخذ صفة الفساد غير المنظم وهو عكس النوع الأول من ناحية الوقت والتدبير ويكون فردي اكثر منه جماعي (والمقصود بالفردي هنا هو مجموعة أفراد) تستهدف تحقيق مكاسب سريعة مستغلين وجودهم في مواقع متقدمة من المؤسسات الرسمية المهمة لغرض تحقيق افضل النتائج بأسرع وقت ممكن.

ج-الفساد الشامل :- ويشمل النهب العام للممتلكات العامة ومرافق الدولة ويكون عدد الفاسدين فيه كبير جدا ويمارس على شكلين، الشكل الأول يمارسه المسؤولون الكبار مستغلين مناصبهم العليا المؤثرة وغياب القانون الذي يحاسبهم أمام الناس، والشكل الثاني يمارسه العامة من الناس وفي فترة ضعف الحكومة وغياب القوانين التي تنظم حياة الناس.

### أسباب الفساد الإداري وعوامله

بدأ الفساد بالظهور مع ظهور التجمعات البشرية المنظمة وبزوغ فجر السلالات حيث اخذ الإنسان ينظم الحياة ويديرها من خلال القوانين والتشريعات التي بدأ بسنها كي يتجاوز حالة الفوضى التي كانت ولا زالت في بعض التجمعات تسبب إرباكا للناس الذين يفتقدون بسببها ربما حياتهم ووجودهم . ومع ظهور المؤسسات الجمعية وتنوع خدماتها المقدمة للناس، ونظرا لكون النفس أمارة بالسوء لذلك تصور البعض بان تلك المؤسسات من الممكن أن يوظفها لصالحه الخاص بعد تمكنه من إدارة مرافقها المهمة وعليه فان أسباب الفساد موجودة طالما هناك تفاوت واضح في سبل